رسالة النور
ديسمبر
2021
578

ملف العدد

# المجتمع المدني

## دور المجتمع المدني في دعم الوعي وبناء شخصية المواطن

الجمعيات والمؤسسات الأهلية تواجه التحديات بصلابة وقوة بالتعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية

## خدمات الجمعيات الأهلية تتركز في القرية الأم !والقرى التوابع محرومة

# المجتمع المدني

## شريك للحكومة وفاعل أساسي في التنمية

عبر العصور المختلفة والحكومة لا تستطيع منفردةً تقديم مختلف الخدمات وتلبية الاحتياجات، كما لا تستطيع وحدها القيام بعملية التنمية، من هنا برز دور المجتمع المدني الذي يتمثل في الجمعيات والمؤسسات الأهلية وغيرها من المنظمات غير الحكومية، وقد عرفتها مصر في القرن التاسع عشر، ومازالت مستمرة إلى اليوم تواصل دورها بنشاط وحيوية.

وقد أدركت القيادة السياسية مُمثلة في الرئيس عبد الفتاح السيسي أهمية المجتمع المدني، حيث تقرر اعتبار عام ٢٠٢٢م عامًا للمجتمع المدني، ما يفتح الباب واسعًا أمام العمل الأهلي وتفعيل التعاون والشراكة مع مختلف مؤسسات المجتمع.

من هنا يأتي هذا الملف، الذي يتناول بداية ونشأة الجمعيات الأهلية في مصر، المجتمع المدني وبناء الوعي، دور الجمعيات والمؤسسات الأهلية في تطوير القرى المصرية، المجتمع المدني ومواجهة الأزمات، كيف تؤسس جمعية أهلية؟ كما يتضمن الملف حوارًا مع الدكتور طلعت عبد القوي رئيس الاتحاد العام للجمعيات الأهلية، بالإضافة إلى حوار مع الدكتور محمد أبو زيد الأمير بمناسبة مرور «١٠» سنوات على تأسيس بيت العائلة المصرية.

**كتبت- كريستينا عاطف:**

الجمعيات الأهلية: تلك المؤسسات ذات الوظائف المتعددة، والأهداف الثقافية، والاجتماعية المتنوعة، والتي قد تكون قومية أو محلية، كما تساهم بشكل متميز في مجال الخدمات الاجتماعية، وتعتمد بدرجة كبيرة على المتطوعين، في وضع سياستها، وتنفيذ برامجها، وغالبًا ما تعتمد في تمويلها على هبات المتطوعين، وتعتبر الجمعيات الأهلية، من أهم المنظمات التي تهدف إلى تحقيق مستوى معيشي أفضل لسكان المجتمعات، بما تقدمه من برامج الرعاية الاجتماعية، والتنمية الشاملة.

المؤسسات الأهلية: منظمات غير حكومية، ليس لديها هدف للربح، ولديها رأس مال خاص بها بحيث يقوم بتمويلها المساهمون في تأسيس المؤسسة الذي يمكن أن يكون شخص واحد أو عدة أشخاص، وهناك العديد من الموظفين والمدراء والأمناء الذين يقومون على تيسير أمور العمل في المؤسسة واستثمار رأس مال المؤسسة في مشاريع تخدم المجتمع وتعود بالنفع على المؤسسة، وتقوم المؤسسات بعدة أهداف أنشئت من أجلها المؤسسات وهي المساعدة في نهوض المجتمع والمحافظة على الأنشطة المختلفة التي تُقدم إلى المجتمع مثل الأنشطة الخيرية والتعليمية والدينية والاجتماعية.

# الجمعيات الأهلية.. تاريخ طويل من العمل الخيري

## كانت الانطلاقة الأولى مع تأسيس جمعية يونانية سنة 1821م

**كتبت -رامي عطا صديق:**

**عرف المجتمع المصري ظاهرة الجمعيات الأهلية في القرن التاسع عشر، حين اهتم بعض أبناء الجاليات الأجنبية، من المقيمين في مصر، بإنشاء وتأسيس عدد من الجمعيات الأهلية الخيرية، حيث تأسست أول جمعية يونانية في سنة ١٨٢١م، ثم تبعها عدد من الجاليات الأجنبية، الانجليزية والإيطالية والفرنسية، في هذا المجال.**

ومن بعد الجاليات الأجنبية اهتم عدد من المواطنين المصريين بإنشاء الجمعيات الأهلية الخيرية، وإن كانت الجوامع والكنائس قد اهتمت بالعمل الخيري منذ أمد بعيد، وقد نظر المصريون إلى تلك الجمعيات باعتبارها ضرورة حضارية، تهدف للنفع العام.

### مبادرات فردية وجماعية

شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر مبادرات عديدة، فردية وجماعية، شخصية ومؤسسية على السواء، لتأسيس عدد من الجمعيات الأهلية الخيرية- الإسلامية والمسيحية واليهودية، بالإضافة إلى تأسيس عدد من الجمعيات ذات الطابع المدني القومي العام، وأخذت هذه الجمعيات على عاتقها القيام بعدد من المشروعات الحيوية ذات الطبيعة الخدمية كإنشاء المدارس والمستشفيات والملاجئ ومساعدة الفقراء والأرامل واليتامى والمحتاجين، إلى جانب تنظيم بعض الأنشطة الثقافية والفنية مثل نشر الكتب وعقد الندوات وعرض المسرحيات.

### جمعيات علمية

في عصر الخديوي إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩م)، حفيد محمد علي والمؤسس الثاني لمصر الحديثة، ظهر عدد من الجمعيات العلمية، التي كان لها دور فعال في نشر الثقافة والعلوم والمعارف وتقدم الأفكار والآراء في المجتمع، فعلى حد تعبير المؤرخ عبد الرحمن الرافعي فإنه «ازدان عصر إسماعيل بظهور الجمعيات العلمية ذات الأغراض السامية والمقاصد الجليلة»، ومن ذلك مثلًا أن محمد عارف باشا أسس «جمعية المعارف» في سنة ١٨٦٨م لنشر الثقافة والعلوم والمعارف بواسطة التأليف والطباعة والنشر.

### أول جمعية إسلامية

كانت بداية الجمعيات الإسلامية الأهلية الخيرية، مع تأسيس «الجمعية الخيرية الإسلامية»، التي تأسست بمدينة الإسكندرية سنة ١٨٧٨م بجهود عبد الله النديم الذي شارك بنصيب كبير في تأسيس تلك الجمعية بمدينة الإسكندرية، بالتعاون مع بعض سراة وأغنياء الثغر، بهدف تأسيس المدارس الحرة لتعليم البنين والبنات وتهذيب الأخلاق وإعانة الفقراء ومساعدتهم، من أجل خدمة المجتمع ونشر نور الثقافة والعلم، حيث يقول

## عبدالله النديم يؤسس الجمعية الخيرية والإسلامية.. وبطرس غالي يؤسس الجمعية الخيرية القبطية

المؤرخ عبد الرحمن الرافعي في كتابه «عصر إسماعيل- الجزء الأول» إنه كان «الباعث على إنشائها شعور الخاصة بطغيان النفوذ الأجنبي في البلاد، وتدخل الأجانب في شئونها، واستئثارهم بمرافقها».

### أول جمعية قبطية

كان ذلك في عهد الخديوي توفيق (١٨٧٩-١٨٩٢م)، والبابا كيرلس الخامس (١٨٧٤-١٩٢٧م)، وبالتحديد في سنة ١٨٨١م حين تأسست جمعية «المساعي الخيرية»، التي تغير اسمها فيما بعد إلى «الجمعية الخيرية القبطية الكبرى»، فكانت أولى الجمعيات القبطية، ويُذكر أنها تأسست في اجتماع عُقد بمنزل يوسف أفندي مفتاح بشارع القبيلة بالأزبكية يوم ٨ يناير ١٨٨١م حضره ثلاثون من كبار الأقباط، ومعهم مجموعة من رجال الفكر والإصلاح يتقدمهم الشيخ محمد عبده والشيخ محمد النجار وعبد الله النديم وأديب إسحق، وأُسندت رئاسة الجمعية إلى بطرس غالي بك (باشا فيما بعد)، وكان غرض الجمعية مساعدة الفقراء والمحتاجين ماديًا وأدبيًا من خلال إقامة المشروعات الخدمية، وبالأخص في مجالي الصحة والتعليم، وعلى غرارها أُلف بعض الغيورين جمعيات أدبية وإصلاحية وأخرى دينية روحية ازدهر بها المجتمع وأفضى إلى الكثير من النهضة والتطور، ويضيف أن هذه الجمعيات أنشأت الكنائس والمدارس والمستشفيات والمستوصفات والملاجئ والمشاغل والتقاويم والمجلات والمطابع وغيرها من الخدمات والأنشطة.

قامت الجمعية الخيرية القبطية بالعديد من الأنشطة الخيرية والمشروعات الوطنية، مثل إنشاء الملاجئ للبنين والبنات والمشاغل للفتيات والسيدات، بالإضافة إلى إنشاء المستشفى القبطي في عشرينيات القرن العشرين، بفضل جهود الدكتور إبراهيم فهمي المنياوي باشا والدكتور نجيب باشا محفوظ.

وفي سنة ١٨٩١م تأسست جمعية (التوفيق القبطية) بهدف الإصلاح، حيث اهتمت بالدعوة إلى النهوض بالكنائس ورعاتها والعمل على نشر التعليم والاهتمام بتأسيس المدارس لتعليم البنين والبنات وتزويد المرأة بثقافة صالحة.

### الكنائس الإنجيلية والكاثوليكية

اهتمت الكنيسة الكاثوليكية والكنيسة الإنجيلية، بتأسيس عدد من الجمعيات الأهلية التي اهتمت بتأسيس المدارس وفصول محو الأمية والمستشفيات والمراكز الطبية، فضلًا عن تقديم المساعدات المادية والعينية للأسر المحتاجة من خلال مكتب الخدمة الاجتماعية الموجود في الكنيسة، حيث كان لتنوع المذاهب المسيحية في مصر أثره في تنوع الجمعيات الأهلية ورغبة كل مجموعة وأنصار كل مذهب ديني في إنشاء جمعيات أهلية خيرية تُعبر عن أبناء المذهب الديني.

### جمعيات الأقباط الكاثوليك

اهتم بعض المواطنين الأقباط الكاثوليك، وبالأخص الأغنياء والأثرياء منهم، بتأسيس عدد من الجمعيات الأهلية الخيرية، ومن ذلك أنه تأسست الجمعية الخيرية للأقباط الكاثوليك بالقاهرة عام ١٨٨٦م، وكان أول مؤسسيها باغوص باشا غالي وطوبيا كامل تويج باشا والأستاذ مرقس كابس بك، وتمثلت أهم أغراض تلك الجمعية في مساعدة المحتاجين والمرضى من الأسر الفقيرة بالقاهرة، وكانت تعتمد في إيراداتها في ذلك الوقت على الاشتراكات والتبرعات، أما أبواب مصروفاتها فهي مرتبات شهرية للأسر الفقيرة ومساعدات وقتية لمواجهة الظروف الطارئة كحالات الزواج والوضع ونفقات علاج الفقراء.

وأسس آخرون الجمعية القبطية الكاثوليكية لرعاية وتعليم أولاد الفقراء بالقاهرة عام ١٩٠٤م وكان هدفها تعليم أبناء بعض الأسر الفقيرة، واعتمدت في إيراداتها على الاشتراكات والتبرعات، وإعانة من الجمعية الخيرية للأقباط الكاثوليك والحفل الخيري السنوي، واتجهت الجمعية إلى الإنفاق على

# عبد الرحمن الرافعي: ازدان عصر إسماعيل بظهور الجمعيات العلمية ذات الأغراض السامية والمقاصد الجليلة

الطلبة الفقراء في المدارس المسيحية، مثل مدرسة الفرير بالخرنفش والفرير بشبرا ومدارس راهبات الراعي الصالح وغيرها.

### جمعيات الأقباط الإنجيليين

نشأت في الكثير من الكنائس الإنجيلية جمعيات المساعي، والتي بدأت بمبادرات من بعض الأجانب الذين أتوا إلى مصر، ثم التحق بها الأقباط الإنجيليون، حيث تأسست أول جمعية للمساعي في مصر بجهود مس طمسن عام ١٨٩١م ثم تلتها جمعية أخرى أسسها الدكتور هوايت عام ١٨٩٤م، وفي عام ١٩٢١م تأسست جمعية المساعي بالكنيسة الإنجيلية بالأزبكية والتي صدر قانونها سنة ١٩٢٢م، وفي عام ١٩٢٣م تأسست جمعية المساعي في جمعية الشبان المسيحية بالقاهرة، وكذلك جمعية المساعي بكنيسة العباسية، وفي ثلاثينيات القرن العشرين تأسست جمعيات كثيرة للمساعي، في كنائس الطيبة وبني غني، وفي الجيزة وأسوان عام ١٩٣٢م، وفي عام ١٩٣٢م أيضًا في جمعية بقاعة محاضرات رادستوك هول بالزيتون، وفي عام ١٩٣٦م تأسست جمعيات للمساعي في كنائس شبرا الشرقية وحلوان والمحلة الكبرى وكرموز، وفي عام ١٩٣٨م تأسست جمعية المساعي «بيت إيل» في حلوان، واهتمت بعض الجمعيات بتأسيس بعض المشروعات الاجتماعية حيث تأسس مركز رعاية الطفولة بالمجان في حي الفلكي، وافتتحت جمعية الفجالة عيادة خيرية لعلاج الأطفال، وتشكلت في جمعية المساعي «لجنة الاعتدال» بهدف محاربة الخمور والمخدرات، وتوجيه الشباب إلى الأخلاق الحميدة والصفات الكريمة.

وكان للأقباط الإنجيليين جمعية خيرية في أواخر القرن التاسع عشر، أما الجمعية الخيرية الإنجيلية العامة القائمة الآن والتي يتبعها المستشفى الإنجيلي بشبرا فقد تأسست في عام ١٩٣٧م. وكان للسيدات حضورهن الاجتماعي، ففي عام ١٨٩١م تأسست جمعية للسيدات بهدف منع المسكرات والمخدرات بجهود «مس آنا طمسن»، وفي عام ١٩١٦م أنشأت «ريتا هوج» جمعية للشابات المسيحيات، وبعد عشرين عامًا أصبحت نواة لجمعية الشابات المسيحيات.

### المرأة المصرية والعمل الاجتماعي

من جانبها لم تعش المرأة المصرية بعيدة عن مجال العمل الأهلي، حيث النشاط الخيري والتطوعي، فقد شاركت فيه بقوة وكان لها حضور واضح ونشاط بارز، خصوصًا في مجال ترقية المرأة المصرية والنهوض بها ورعاية الأمومة والطفولة، وبرز من بين النساء الكثير من الأسماء ممن كان لهن دور اجتماعي لا يستطيع قارئ التاريخ الاجتماعي للمصريين أن ينكره.

من تلك الجمعيات، مثلًا لا حصرًا، جمعية «المرأة الجديدة» ١٩١٩م، «مبرة محمد علي»، «الجمعية النسائية لتحسين الصحة»، ١٩٣٦م، «لجنة سيدات الهلال الأحمر» ١٩٣٩م، «مبرة التحرير»، فريال سابقًا، «جمعية رعاية الأحداث» ١٩٤٨م، «اتحاد بنت النيل» الذي أسسته الدكتورة درية شفيق في سنة ١٩٤٩م، ومن الجمعيات النسائية التي عرفتها مصر أيضًا: الاتحاد المصري لرعاية الطفولة، الجمعية النسائية الوطنية، جمعية رعاية المرأة والطفل، جمعية التحرر الاقتصادي، جمعية الشابات المسيحية المصرية، جمعية السيدات المسلمات، جمعية طفل المعادي، جمعية أصدقاء الشعب، جمعية صديقات الطفولة، جمعية ربات البيوت، اتحاد المحاميات، نادي سيدات القاهرة، جمعية تحرير المرأة، اتحاد نساء الدولة، جمعية سيدات مصر، جمعية أم خنان، جمعية خريجات كلية البنات الأمريكية، جمعية السيدات القبطية، رابطة نساء الشرق والغرب، جمعية السيدة العذراء، جمعية رعاية الأمهات والأطفال بالقطر المصري، جمعية صديقات الفتيات الفقيرات، جمعية المحافظة على القرآن الكريم، جمعية صديقات الكتاب المقدس القبطية، جمعية مصر لحماية المرأة، جمعية مصر لحماية المرأة والطفل.

# خبراء يوضحون دور المجتمع المدني في دعم الوعي وبناء شخصية المواطن

تحقيق: أمنية فوزي

**يتوسط المجتمع المدني العلاقة بين المواطن والدولة، فمن خلاله ينظم المواطنون أنفسهم طوعًا وبكامل اختيارهم في منظمات، إما للدفاع عن مصالح فئوية خاصة، أو للدفاع عن قضية عامة، تهم المجتمع ككل أو قطاعات غرضها النفع العام، مثل قضايا التنمية والديموقراطية ومكافحة الفقر وحقوق الإنسان وغيرها من القضايا ذات الصلة بالصالح العام للمجتمع.**

كما يضم المجتمع المدني أشكالًا تنظيمية عديدة مثل النقابات المهنية، والعمالية، واتحادات المزارعين، والصيادين، وغيرهم من أصحاب المصالح الفئوية، كما يضم أيضًا منظمات غير حكومية بأنواعها أو ما يطلق عليها جمعيات أهلية سواء كانت تعمل في مجال الرعاية والإغاثة، أو في مجال التنمية، أو في مجال حقوق الإنسان، بالإضافة إلى كثير من الأشكال الأخرى مثل الحركات الاجتماعية وغيرها من أشكال تعد حديثة نسبيًا بسبب ارتباطها بثورة المعلومات واعتمادها في عملها على تكنولوجيا المعلومات.

نشأت فكرة المجتمع المدني عن مجموعة من التنظيمات والمؤسسات التطوعية غير الربحية، التي تُمارس عملًا محددًا ينطلق من قواعد فكرية محددة وفق رؤية محددة، ومرتبطًا بتحقيق منافع ومصالح للمجتمع ككل، أو لبعض الفئات المهمشة التي لا تحظى بالاهتمام المطلوب.

وتسعى هذه المؤسسات إلى نشر وتعزيز قيم المواطنة في المجتمع، كما تعمل على محاربة الجهل والأمية، ونشر الوعي الثقافي، من خلال الكثير من الفعاليات والندوات التي تقوم بها، بالإضافة إلى المساهمة في تطوير القرى والأرياف، ومحاربة الفقر، فكما يتم البناء والإنشاءات في المجتمع، يتم أيضًا في المقابل بناء الوعي لدى الأفراد؛ ولا يقل بناء الوعي أهمية في أحاديث السيد رئيس الجمهورية، عن الحديث عن أي إنشاءات وإعمار آخر تتم في الغالب من قبل مؤسسات المجمع المدني، فيعتبره الرئيس عملية إنشائية أيضًا تتحمل الدولة مسؤوليتها، والمؤسسات، والأفراد، فالمجتمع المدني القوي قادر على صناعة الوعي والإسهام في التغيير والتطوير والمشاركة في صناعة القرار لدى العديد من الأفراد.

في إطار الحديث عن المجتمع المدني ودوره في دعم الوعي وبناء شخصية المواطن، علق بعض الخبراء موضحين رأيهم.

### دعم جهود الدولة

تؤكد الدكتورة «أماني الطويل»، مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية والخبيرة في الشئون الإفريقية؛ أن المجتمع المدني بجميع أنواعه، الأهلي والخيري والحقوقي منها تمثل بنسبة كبيرة قوة داعمة للدولة، وعونًا أساسيًا لها مع هذا الكم الهائل من السكان؛ لأن الدولة في حاجة إلى جميع وسائل الإسناد والدعم والقيام بالوظائف الوسيطة ما بين مؤسسات الدولة والسكان.

وأضافت «الطويل» أنه يقع دور كبير على مؤسسات المجتمع المدني في عملية التنمية، والأعمال الخيرية، والحقوقية، والاجتماعية لحل المشكلات، وترجع التنشئة التربوية والأخلاقية إلى المؤسسات الدينية والتعليمية والإعلامية لتحسين السلوكيات وتكوين شخصية المواطن.

كما أعربت «أماني» عن أن مؤسسات المجتمع المدني لها طبيعة خلافية ما بين الطوائف، والأديان، والطبقات الاجتماعية المختلفة.

وأشارت إلى أن للمجتمع المدني مجهودات يقوم بها من تنظيم حوارات مجتمعية بالاستعانة

**المجتمع المدني: هو المجتمع الذي تكونت مؤسساته ومنظماته بشكل مستقل عن سلطة الدولة؛ حيث يجمعها فيما بينها رابطة اختيارية طوعية، كما أنّه يقوم على العمل الاجتماعي لتحقيق المصالح المشتركة؛ كالأحزاب، والجمعيات الخيرية، والمنظمات غير الحكومية، والحركة الاجتماعية، والنقابات، ومنظمات حقوق الإنسان، وغيرها، إلا أنّه لا يُعدّ مجتمعًا متجانسًا نظرًا لعدم وضوح الحدود بينه وبين الحكومة أو الجهات التجارية.**

**د. عمرو هاشم ربيع: مؤسسات المجتمع المدني مثل مؤسسات التنشئة الاجتماعية**

بالخبراء والمتخصصين، حول بعض التحديات بالمجتمع سواء كانت تحديات سياسية، أو اقتصادية، أو فكرية.

كما أشارت إلى أنه يجب على المجتمع المدني حاليًا تسليط الضوء على الحث على التعليم، ودعم الفتيات والمشاركة السياسية للنساء، بالإضافة إلى ترشيد أداء المؤسسات فيما يتعلق بالحوكمة والشفافية، والتنبيه والتقييم لبعض السياسات الخاصة بسلامة المواطن في الشوارع.

### دعم المواطن وتشكيل وعيه

من جانبه قال الدكتور «محمد سيد محمد» أستاذ علم الاجتماع السياسي؛ إن مؤسسات المجتمع المدني تُعد واحدة من المؤسسات المهمة التي تلعب دورًا مهمًا في التوعية والتنمية، بجوار الدور الذي تقوم به الدولة، فعليها مهمة كبيرة في دعم المواطن وتشكيل وعيه، بالإضافة إلى أنها تعمل إلى جوار الدولة في تنمية أي مجتمع، كما نعلم جيدًا أن كثيرًا من المؤسسات التعليمية، والسياسية، والاقتصادية والثقافية، هي بالأساس كانت مؤسسات للمجتمع المدني، فكلما تقدم المجتمع كلما كان للمجتمع المدني دور في تشكيل وعي مواطنيه، وفي شراكة مع مؤسسات الدولة.

## د. محمد سيد محمد: المجتمع المدني طور من مؤسسات الدولة ويتقدم بتقدمها

وأضاف أنه بالطبع تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورًا في نشر القيم الثقافية التي تساعد في دعم شخصية المواطن، كما تتمثل في الجمعيات الأهلية، والنقابات المهنية، والأحزاب السياسية، وغيرها في كثيرٍ من الأنشطة التي يمارسها المواطن التي تشكّل بشكل كبير وعيه وثقافته.

وأشار «سيد» إلى أن مؤسسات المجتمع المدني منتشرة بكثرة في بنية المجتمع ولها حرية الحركة والتواصل مع المواطنين، فما من منطقة أو حي سكني إلا وبه جمعية أهلية أو أكثر، وهكذا الأندية والمراكز الرياضية والشبابية.

واستطرد الدكتور «محمد سيد» قائلًا إن للإعلام دورًا كبيرًا في تسليط الضوء على قضايا الوطن وتوعية المواطن بمشكلات بلده وكيفية التعامل معها باعتبار أن وسائل الإعلام أحد أهم مؤسسات تشكيل الوعي لدى الأفراد، موضحًا تراجع دور وسائل الإعلام التقليدية من صحف، وإذاعة، وتليفزيون في مقابل انتشار وسائل التواصل الاجتماعي «السوشيال ميديا» التي لم يكن عليها رقابة واعتبارها مصدرًا إعلاميًا مهمًا في تسليط الضوء على القضايا والتأثير على سلوك الأفراد وتشكيل الوعي، لكن بشكل زائف من خلال ما تقدمه من نشر الشائعات والأكاذيب.

في هذا الإطار يطالب «محمد سيد» بضرورة التنسيق والتعاون بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني للتصدي لما تقدمه وسائل التواصل الاجتماعي من رسائل إلكترونية تشكل وعي الموطن بشكل خاطئ مبعوثة من أعداء الوطن أو أي تشكيلات هدفها تفصيل وعي الشباب كما تريد، وهذا قد ينتج عنها تأثيرات سلبية وهدامة للدولة، من خلال إرسال رسائل إلكترونية مضادة تشكل الوعي وتكون شخصية المواطن.

### دعم الوعي الإيجابي

من جانبه يوضح الدكتور «عمرو هاشم ربيع»، نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، أن مؤسسات المجتمع المدني مثلها مثل مؤسسات التنشئة الاجتماعية؛ فلذلك عليها دور كبير في نشر دعم الوعي وبناء شخصية المواطن.

وتتعلق مؤسسات المجتمع المدني في وصولها إلى الأفراد بنسبة كبيرة بالقانون، فإذا أتاح لها الإطار القانوني أن تمارس هذا الدور من وصول إلى الجمهور ستفعل، أما إذا كان الإطار القانوني متعثر، أو المجال العام مغلق، فذلك يصيبها بنوع من الشلل والإحباط في تأدية دورها خاصة إذا كانت هذه المؤسسات معنية بشكل مباشر بنشر القيم والأخلاق، على سبيل المثال المؤسسات الخاصة بالصحة، والمرأة، والتحرش، وذوي الهمم.

واستكمل «هاشم» أن ليس للإعلام وحده كامل الدور في نشر الوعي بالقضايا الخاصة بالوطن ودعم الأخلاق، بل تساعده في ذلك المؤسسات التعليمية، والدينية، والأسرة.

كما أشار إلى أن مؤسسات المجتمع المدني تقوم بتقديم الرسائل المضادة للرسائل الهدامة المرسلة عبر وسائل التواصل الاجتماعي وليس من دورها منع هذه الرسائل أو الرقابة عليها، بل يوجد جهات مختصة بهذا الأمر من دورها حجب كل ما يتم بثه من رسائل تهدف إلى العنف، أو تكوين شخصية المواطن وتشكيل فكره بشكل غير صحيح.

واختتم «هاشم» أن لمؤسسات المجتمع المدني مواقع إلكترونية خاصة بها تعمل من خلالها على تشكيل الوعي الصحيح للأفراد، هذا بالإضافة إلى ما تقدمه من محاضرات وندوات وورش عمل توعوية، وأنشطة متنوعة تدعم الوعي الصحيح والإيجابي.

**الوعي: يُعبّر الوعي عن مدى إدراك الإنسان للأشياء والعلم بها، بحيث يكون في وضع اتّصال مباشر مع كل الأحداث التي تدور حوله، من خلال حواسّه الخمس، فيبصرها، ويسمعها، ويتحدّث بها وإليها، ويشمّ رائحتها، ويفكّر بأسبابها. أي أنّه يمثل علاقة الكيان الشخصي والعقلي بمحيطه وبيئته، ويضمّ مجموعة الأفكار، والمعلومات، والحقائق، والأرقام، والآراء، ووجهات النظر، والمصطلحات، والمفاهيم، فالوعي عبارة عن بناء فوقي تدريجي تندرج تحته كافّة الأنشطة الإنسانية.**

## د. أماني الطويل: الدور الأساسي للمجتمع المدني يتركز حول التنمية

## د. طلعت عبد القوي:

# نسعى لتقديم استراتيجية وطنية للتطوع وأكاديمية للعمل الأهلي المصري

## المؤسسات الأهلية مدارس لخلق الكوادر.. ويجب تجديد بناء المجتمع المدني بالشباب

حوار- فريد إدوار

**فرصٌ كبيرةٌ تلوح في الأفق مع إعلان الرئيس السيسي ٢٠٢٢ عامًا للمجتمع المدني، فدور العمل الأهلي والعاملين بالمجتمع المدني يتعاظم الآن أكثر من أي وقت مضى. حول ما فعله المجتمع المدني لمصر في السنوات الماضية، وما يمكن أن يقدمه للوطن في المستقبل جاء حوارنا مع الدكتور طلعت عبد القوي، عضو مجلس النواب ورئيس الاتحاد العام للجمعيات الأهلية.**

**كيف رأيت إعلان رئيس الجمهورية عام ٢٠٢٢ عامًا للمجتمع المدني؟**

رأيته من أكثر من زاوية، أولهم توجّه الرئيس السيسي وانحيازه للمجتمع المدني والأهلي في ٢٠١٩ عندما أوقف العمل بالقانون رقم ٧٠ لعام ٢٠١٧ ومطالبته للحكومة بفتح حوار مجتمعي عن قانون جديد يشارك فيه الشباب، وبالفعل نظم المجتمع ومنه الاتحاد العام للجمعيات الأهلية حوارًا مجتمعيًا بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي، وانتهى الحوار إلى مسودة مشروع قانون وافق عليه الرئيس، ثانيًا أن الرئيس اعلن بوضوح عن دعمه ووقوفه مع المجتمع الأهلي، الأمر الثالث هو الأنشطة التي قامت بها الجمعيات الأهلية سواء في المبادرات الرئاسية أو الأنشطة المختلفة في مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أكدت لرئيس الجمهورية جدية المجتمع المدني في مصر، ما زاد من قناعته بأهمية المجتمع المدني، فيأتي إعلان عام ٢٠٢٢ بمثابة شهادة تقدير، وذلك بعد عام المرأة وعام ذوي الإعاقة، وهذه إشادة كبيرة، في نفس الوقت تحمّل المجتمع المدني مسؤولية أن يكون جاهزًا بالأنشطة والبرامج لتحقيق الهدف من هذا العام ويكون المجتمع مستفيدًا بها استفادة كاملة.

**هل ترى أن قانون الجمعيات الأهلية الجديد يلبي طموحات العاملين بالمجتمع المدني؟**

كنت أحد واضعي المادة ٥ في الدستور المصري عندما كنت عضوًا في لجنة الخمسين لإعادة كتابة الدستور وهي مادة غير مسبوقة في الدساتير المصرية تقول إن للمواطنين الحق في تكوين الجمعيات الأهلية على أساس ديمقراطي، وتحصل الجمعية على الشخصية الاعتبارية بمجرد الإخطار ولا تتدخل الجهات الإدارية في شؤونها ولا يجوز حل الجمعيات أو المؤسسات الأهلية إلا بحكم قضائي، ولا تمارس تلك الجمعيات أنشطة سرية أو عسكرية، وبالطبع كان ذلك بداية قوية لتأسيس قانون، وعندما تنظر إلى القانون الجديد تجده يختلف عن القوانين السابقة ويؤكد ويؤثر أمور معينة، مثل حق المواطنين في تكوين الجمعيات بمجرد الإخطار ولا تنتظر الموافقة مثلما كان يتم في القانون رقم ٣٤ لعام ٢٠٠٢، أيضًا الجمعيات لا يتم حلها أو إعادة صياغتها إلا بحكم قضائي، وهذه نقلة كبيرة، أن تعمل الجمعيات بحرية ولا تتدخل الجهات الإدارية في شؤونها، كما نظم عملية التمويل الأجنبي والتمويل المحلي بشكل جيد، مع وضع باب جديد وهو باب التطوع، وهذه خطوة غير مسبوقة في القوانين السابقة.

**لكن القانون ما زال مثار نقاش في المجتمع رغم إصداره.. ألا ترى أنه يلزمه بعد التعديلات ليلبي الطموحات المتوقعة منه؟**

بالطبع لنا طموحات أكبر، لكن القوانين دائمًا تتماشى مع ظروف الدولة والوضع السياسي، وهناك بعض الملاحظات قدمتها لمجلس النواب، مع بعض المقترحات.

حدثنا عن هذه الملاحظات والمقترحات..

مثلا ما يخص موضوع مدة توفيق الأوضاع، هناك بعض الجمعيات لم يتم توفيق الأوضاع بها حتى الآن، ربما ٥٠٪ من الجمعيات تم توفيق أوضاعها والـ٥٠٪ الأخرى لم يتم حتى تاريخه، ونحن نريد زيادة المدة التي ستنتهي في ١٠ يناير ٢٠٢٢. أيضًا بالنسبة للمرافق نحن نميل أكثر أن تصبح الكهرباء والغاز والمياه بتخفيض ٧٥٪ أسوة بمراكز الشباب والأندية، لأننا كيانات لا تهدف إلى الربح، فهذا ربما يسبب عائقًا إذا تم التعامل مع الجمعيات مثل الاستهلاك المنزلي الذي يدخل في شرائح عالية، وأيضًا إحدى المواد الخاصة بمصلحة مجلس الإدارات والحضور وإلى آخره نسعى أن نعدل فيها أن العضو يحصل على النفقات الفعلية التي يسددها، لأن العضو يتطوع بوقته وجهده لكنه لا يمكن أن يتطوع بماله، وفيما يخص العقوبات نحتاج في التطبيقات العملية نوعًا من أنواع روح القانون في تطبيق العقوبات، ونحتاج رفع كفاءة العاملين بوزارة التضامن الاجتماعي في التعامل مع الجمعيات لأنهم بالأساس يجب أن يكونوا داعمين ومساندين وموجهين.

**تركز الدولة على أهمية مشاركة المجتمع المدني في المبادرات الرئاسية والحملات القومية.. كيف رأيت هذه المشاركة؟**

المجتمع الأهلي دوره فعال ويشارك بقوة، فمثلًا مجال مثل الصحة، المجتمع الأهلي شارك في خطة التنمية الاقتصادية بنسبة ٣٠٪ من جملة الخدمات الصحية التي تقدم للمواطنين في صورة العيادات والمستشفيات والمستوصفات، ونحن أجرينا بحثًا بهذا المعنى، وأيضًا في التعليم وفي المشروعات التنموية والفقر، ولدينا نموذج هو الهيئة القبطية الإنجيلية، تعمل في مجال التنمية وتغيير المفاهيم والقضايا السكانية وغيرها من القضايا، المجتمع الأهلي يقوم بدور مهم، والدولة تنتظر منه أكثر من ذلك، ومبادرة حياة كريمة هي نموذج للتكامل بين الحكومة والقطاع الخاص والقطاع الأهلي، أطلقها الرئيس وينفذها على أرض الواقع الحكومة بأجهزتها المختلفة والمجتمع الخاص.

**إعلان 2022 عاماً للمجتمع المدني شهادة تقدير من الدولة**

**عقب يناير ويونيو مباشرة كان المجتمع المدني أنشط من الآن، هل نحن بحاجة إلى الزخم الذي كان به المجتمع المدني قبل ذلك؟**

المجتمع المدني ملتزم بطبعه، كثير من منظمات الدولة كانت تطالب بمطالب فئوية وطائفية في هذه التوقيتات، ولكن المجتمع المدني لم يشارك في الدعوة لمطالب فئوية،

## قانون الجمعيات الأهلية الجديد خطوة غير مسبوقة.. وقدمت ملاحظاتي للبرلمان

على العكس كان يعمل في الأزمات بشكل جيد، ولم يسبب مشكلات للبلد مثل الصراعات أو المطالب، حيث كان مؤيدًا للدولة وكيان الدولة.

**بصفتك رئيس الاتحاد العام للجمعيات الأهلية.. حدثنا أكثر عن دور الاتحاد وماذا يمكن أن يقدّم الفترة المقبلة؟**

الاتحاد العام ينظم عمله القانون رقم ٨٤ لعام ٢٠٠٢ كان دوره في القانون إلى حد ما محدودًا، ورغم ذلك عمل الاتحاد العام بأسلوب إبداعي وخارج عن النص، كنا نعمل غير مقيّدين بالقانون، ولنا إنجازات كبيرة، منها القضية السكانية في كل أبعادها سواء في مجال رفع قدرات الاتحادات والجمعيات والمؤسسات، وفي مجال مساعدة الجمعيات وتوفير دعم تقني ومؤسسي، مع العمل على كل القضايا التي تهم المجتمع، وشارك الاتحاد العام في إعداد لجنة الـ٥٠ في الدستور، وشارك في وضع الإستراتيجية الوطنية للسكان، وأنشأ اللجنة العليا لمنظمات المجتمع المدني لمكافحة الفساد، أما عن القادم فالقانون الجديد أعطى مساحة كبيرة للاتحادات الإقليمية أن يكون لها دور أكبر في المرحلة القادمة، فالاتحاد العام مظلة العمل الأهلي وهو الذي يضع خريطة العمل الأهلي والاجتماعي على مستوى الوطن، وهو الذي يُمثل مصر في الداخل والخارج سواء في اللجان الوطنية أو الخارجية، ويؤخذ منه صندوق دعم ممثلي الجهات الأهلية، فهو الذي يرشّح ممثلين آخرين، ومن حقه الآن أن ينفذ مشروعات كان محرومًا منها، الاتحاد العام سيبدأ في تناول قضايا قانونية وطنية، وعندما يعاد تشكيله أتصور أنه سيقود مسيرة العمل الأهلي ويبرزها، ويثمّن دور الجمعيات في مختلف القضايا لعرضها على صانع القرار.

**كعضو مجلس نواب.. ماذا نحتاجه من تشريعات لنشهد تطوّرا في طريقة العمل الأهلي في مصر؟**

نسعى لإعداد إستراتيجية وأكاديمية للعمل الأهلي، بحيث تتواجد إستراتيجية وطنية للتطوع تضع الخطط والبرامج، حتى لا يرتبط الموضوع بمناسبات فحسب، ونطلب دائمًا من الوزراء أن يكون هناك دمج لخطة التنمية الاقتصادية، وأن توجد شراكة بين الحكومة والمجتمع الدولي والخاص ولا تُبنى على الحكومة فقط، فدمج القطاع الأهلي ضروري، ونسعى لتغيير مفاهيم بعض الجهات الحكومية نحو التعامل مع المجتمع المدني وهذه نقطة غاية في الأهمية، ما زال البعض يتعامل مع المجتمع الأهلي أنه

منافس له، لكنه لا ينافس أحدًا، هو يُكمل مسيرة الدولة.

**هل ستشهد الفترة المقبلة إقبالًا على تأسيس جمعيات أهلية جديدة بما أننا في عام المجتمع المدني؟**

أتمنى ذلك، نحن نقول الآن يوجد تطوع، وتسهيل لإشهار الجمعية الأهلية، وأصبح الحصول على جمعية أهلية بموجب الإخطار، وعدد المؤسسين زاد ويمكن أن يصل إلى عشرة أفراد، وأتمنى أن نجدد بناء العام الأهلي وندفع بالشباب لإنشاء جمعيات أهلية ومؤسسات، حتى لا يُقال على المجتمع المدني إنه مقتصر على المعاشات وكبار السن، نحن نريد أن يندمج الشباب خاصة أنه يمكن للشاب أن يجد نفسه في العمل الأهلي أكثر من العمل السياسي والحزبي، وهذه فرصة جيدة أن نرسي فلسفة التطوع والعمل في هذا المجال المهم، فالجمعيات والمؤسسات الأهلية مدارس لخلق كوادر تستطيع أن تقود المجتمع في المراحل القادمة، من يدخل العمل الأهلي ويتعلم فيه جيدًا، يصبح قيادة جيدة.

**الاتحاد للعام للجمعيات له إنجازات كبيرة وسيقود مسيرة العمل الأهلي الفترة المقبلة**

**بخبرتك في مجال العمل الأهلي.. ما هي القضايا التي ترى أهمية طرحها ويمكن أن يتبناها المجتمع المدني ويحقق فيها إنجازا سريعًا؟**

أرى أولوية لقضية الانتماء، فهي غاية في الأهمية بالنسبة للشباب تحديدًا، وقضية التطوع، فيمكن للمجتمع الأهلي تجاوز حدود الوطن، وممكن أن ننشئ قانونًا يسمح للجمعية أن يكون لها فرع جديد في الخارج، وممكن أن توجد «دبلوماسية أهلية»، في إفريقيا ودول حوض النيل والدول العربية.

**أعطنا فكرة أكبر حول مصطلح «الدبلوماسية الأهلية» ومدى فاعليته**

الدبلوماسية الأهلية هي أن تبدأ عملاً أهليًا في دولة ثم يتخطاها ليصل إلى مجتمعات أخرى ودول أخرى لديها اهتمام مشترك بذات القضية، وهي نقطة أراها مهمة في المرحلة القادمة، والقانون الجديد يسمح بذلك، وله لائحة تنفيذية، ولبعض الجمعيات الحق في أن تعمل في إثيوبيا أو في السودان، وذلك سيساعد على بناء علاقات قوية في قضايا عالمية، مثل قضايا الحفاظ مع البيئة.

## 10 سنوات على تأسيس «بيت العائلة المصرية»

# د. محمد أبو زيد الأمير:

# دورات تدريبية وندوات ومطبوعات.. وفي الطريق خطط جديدة

حوار: أميرة عبدالفتاح
تصوير: عبدالرحمن التونسي

**«بيت العائلة المصرية» كان مجرد فكرة لدى فضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور «أحمد الطيب» شيخ الأزهر، منذ نحو ١٠ سنوات ماضية، وما أن عرضها على قداسة البابا «شنودة الثالث» بابا الكنيسة القبطية الأرثوذكسية آنذاك، إلا وأن لاقت ترحيبًا شديدًا، وهي تجمع عددا من علماء الإسلام يختارهم شيخ الأزهر وعددًا من رجال الكنيسة الأرثوذكسية يختارهم البابا، وممثلين من المذاهب المسيحية بمصر وبعض المفكرين والخبراء.**

**وفي يوم ٨ نوفمبر من عام ٢٠٢١ كان الاحتفال بمرور ١٠ سنوات على إنشاء بيت العائلة المصرية، سنوات من تحقيق الأهداف العليا للوطن والقيام بأفضل واجب تجاه القضايا الإنسانية والسلم المجتمعي، والتأكيد على أسس ومقومات الحوار المجتمعي والديني وتجنب الموروثات الخاطئة، والمساعدة في رفع الوعي المجتمعي بأهداف التنمية المستدامة وسبل تحقيقها.**

**في السطور التالية يتحدث الدكتور محمد أبو زيد الأمير، نائب رئيس جامعة الأزهر للوجه البحري والمنسق العام لبيت العائلة المصرية، عن البداية والنشأة والدور الذي قام به بيت العائلة المصرية خلال الـ ١٠ سنوات الماضية.**

### كيف كانت بداية «بيت العائلة المصرية»؟

جاءت فكرة إنشاء بيت العائلة المصرية في وقت عصيب مرت به مصرنا الحبيبة من أحداث إرهابية وتفجيرات لبعض المنشئات الدينية، لزعزعة الاستقلال الوطني بين أبناء الوطن الواحد وبث روح التفرقة والعداء بينهما، وهذا ما لاحظه فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب، وقام بعرض فكرة أن تكون هناك مؤسسة دينية اجتماعية يقوم بإنشائها ويقودها نسيجا الوطن الواحد، من مسيحيين ومسلمين، وعرض الفكرة على قداسة البابا الراحل الأنبا شنوده الثالث الذي رحب بالفكرة، وأصدر رئيس الوزراء القرار رقم ١٢٧٩ لعام ٢٠١١ بإنشاء «بيت العائلة المصرية» ليكون أول مؤسسة يتشارك فيها الأزهر الشريف مع الكنيسة الأرثوذكسية من أجل الحفاظ على النسيج الوطني المصري، والتصدي لمحاولات بث روح الفتنة الطائفية بين أطياف الشعب الواحد، وغرس ثقافة التسامح وقبول الآخر، ونبذ الأفكار المتطرفة الدوغمائية وتجنيب المجتمع ويلاتها.

### ما هو التكوين الإداري لـ«بيت العائلة المصرية»؟

يتولى إدارة بيت العائلة المصرية مجلس

الأمناء والمجلس التنفيذي، والتكوين الإداري عبارة عن أمين عام وأمين عام مساعد ومنسق عام لبيت العائلة ومكتب معاون لإدارة الشئون المالية والإدارية لتيسير العمل، ويتكون مجلس الأمناء من مجموعة من العلماء الإسلام يختارهم شيخ الأزهر ومجموعة من رجال الكنيسة يختارهم قداسة البابا، وممثلين من جميع الطوائف المسيحية، وعدد من المفكرين والخبراء يختارهم بالاتفاق بين الإمام الأكبر وقداسة البابا.

يترأس بيت العائلة المصرية فضيلة شيخ الأزهر وقداسة البابا بالتناوب كل ٦ أشهر في السنة، ويتكون المكتب التنفيذي من الأمين العام والأمين العام المساعد، وعندما يكون الأمين العام مسيحي الديانة يكون الأمين العام المساعد مسلم الديانة، وعندما يكون الأمين العام مسلم الديانة يكون الأمين العام المساعد مسيحي الديانة، ليسير الأمر بالتناوب بين الطرفين.

**ما هي اللجان المتفرعة من المجلس التنفيذي لـ«بيت العائلة المصرية»؟**

اللجان المنبثقة من المجلس التنفيذي كانت ولا تزال كما وردت في نص قرار رئيس مجلس الوزراء بإنشاء بيت العائلة المصرية عام ٢٠١١، وهي لجنة الرصد والمقترحات، لجنة التعليم، لجنة الثقافة الأسرية، لجنة الخطاب الديني، لجنة الإعلام والعلاقات العامة، لجنة الشباب والتنمية المجتمعية، لجنة الطوارئ التنفيذية، لجنة المتابعة.

**ما هو الدور الذي قام به «بيت العائلة المصرية» خلال ١٠ سنوات الماضية؟**

قام بتنفيذ العديد من الفعاليات والندوات والدورات التدريبية والتوعوية والرياضية وحوارات ثقافية في النوادي الاجتماعية والأديرة والمساجد والكنائس وفروع بيت العائلة في المحافظات المختلفة، التي بلغت ١٦ فرعًا، بالإضافة إلى وجود فرعين تحت الإنشاء.

**كيف تم التعاون بين «بيت العائلة المصرية» والمؤسسات الأخرى؟**

يتعاون بيت العائلة المصرية مع عدد كبير من الوزارات والهيئات والمؤسسات التعليمة من خلال لجانه المختلفة، على سبيل المثال التعاون مع جامعات «الزقازيق» و«بنها » و«كفر الشيخ»، ووزارة «التربية والتعليم» و«الشباب والرياضة » و«الهجرة»، ومن الإنجازات التي لمسها كافة الأطراف في التعاون المشترك بين لجنة التعليم ووزارة التربية والتعليم، بعد عمل دائب ومستمر من قبل اللجنة والقائمين عليها على مر السنوات الماضية، قامت وزارة التربية والتعليم بإصدار قرار بتعميم مقترح اللجنة وهو إنشاء «أسرة أصدقاء بيت العائلة المصرية» كنشاط رئيسي معتمد في خطة التربية الاجتماعية بمراحل التعليم قبل الجامعي في كافة محافظات مصر، وهذا دليل على نجاح بيت العائلة المصرية ممثلة في لجنة التعليم في نشر أهدافها من إعلاء قيمة المواطن وقبول الآخر بين النشء.

**ما هي طبيعة بيئة العمل داخل «بيت العائلة المصرية»؟**

نحن جميعًا نعمل ونعيش داخل بيت العائلة المصرية مسيحيين ومسلمين، الكل يحترم عقيدة الآخر، لا يتدخل في شئونه، ونعلم جيدًا أن مصر لكل المصريين وأن في اختلافنا رحمة.

**ما دور «بيت العائلة المصرية» في تحقيق رؤية ٢٠٣٠؟**

يقوم بيت العائلة المصرية بالمشاركة الفاعلة فيما يتعلق بخطة الدولة المصرية تحت قيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي، وهدفها الارتقاء بحياة المواطن المصري وتحسين مستوى المعيشة من خلال ترسيخ الكثير من المبادئ مع تعزيز الاستثمار في البشر وبناء القدرة الإبداعية وهذا ما يتوافق مع الهدف الأساسي من إنشاء بيت العائلة المصرية، الذي يتضمن الحفاظ على النسيج الوطني لأبناء مصر ورفع مستوى الوعي المجتمعي بأهداف التنمية المستدامة وسبل تحقيقها، من خلال اللجان الفرعية والفروع المنتشرة

في ربوع مصر، ويقف بيت العائلة المصرية جنبًا إلى جنب مع الدولة المصرية في العمل على توحيد الصف وإرساء مبادئ المواطنة ودعم بناء الإنسان الذي هو جزء من بناء الإنسانية.

**كيف يساعد «بيت العائلة المصرية» في القضاء على ما يسمي بـ«التناحر الديني»؟**

أثبتت تجربة إنشاء بيت العائلة المصرية نجاحه في تحقيق الترابط والتعاون بين نسيجي الوطن الواحد، حيث يعمق أواصر الأخوة والتعاون بين المصريين وخاصة لجنة «الخطاب الديني»، وتم خلق أول نوع من الدورات التدريبية التي تضم القساوسة والمشايخ بنفس المحتوى التعليمي تحت سقف واحد، وبذلك تضرب مصر النموذج الأمثل في تحقيق مفهوم «المواطنة» من خلال مبادرة «نعم من أجل مصر» التي قامت بها لجنة «الخطاب الديني»، وما قام به الرئيس السيسي من وضع حجر الأساس لكنيسة «ميلاد المسيح» ومسجد «الفتاح العليم» في آن واحد، والموقف الذي يدعم هذا الكلام قيام البابا «تواضرس الثاني» بإلقاء كلمة داخل المسجد، وقيام فضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور «أحمد الطيب» بإلقاء كلمة داخل الكنيسة، ما يمثل رسالة واضحة من مصر للعالم أجمع أن مصر لكل المصريين ولا يوجد أي تفرقة بين مسلم ومسيحي وأننا نعيش مع بعض في سلام وأمن.

**كيف يساهم «بيت العائلة المصرية» في تجديد الخطاب الديني؟**

لتجديد الخطاب الديني يجب أن تتظافر فيه كافة الجهود من التعليم والأزهر والكنيسة ووسائل الإعلام، فلن تستطيع مؤسسة بعينها القيام بهذا بمفردها، ويجب على وسائل الإعلام إبراز المشتركات بين الأديان من قيم ومثل إنسانية عليا.

**ما هو الدور الذي يقوم به «بيت العائلة المصرية» في الحفاظ على الشباب من التأثر بموجة المصطلحات الغربية مثل الإلحاد والشذوذ والمثلية؟**

اللجان الفرعية داخل بيت العائلة المصرية تضم خبراء ومختصين في شتى أنواع العلوم المختلفة، ونقوم بعمل دورات وندوات نسعى من خلالها لدعم وتعزيز ونشر الفكر الصحيح وتصحيح المفاهيم الخاطئة أثناء يوم «الفطار» الوطني الذي يقام في شهر رمضان المبارك والاحتفال بعيد «القديسة دميانة» بمحافظة الدقهلية.

**ما الإنجازات الأدبية التي قام بها «بيت العائلة المصرية»؟**

صدر مؤلف ضخم عن رحلة العائلة المقدسة داخل مصر يضم أهم المزارات التي زارتها «العائلة المقدسة» في رحلتها للدكتور «إسحاق إبراهيم عجبان» عميد معهد الدراسات القبطية، ويستعد بيت العائلة المصرية لإنتاج فيلم يروي قصة رحلة «العائلة المقدسة»، من أجل توعية أبنائنا وبناتنا في مصر بقدسية تلك الرحلة للمصريين جميعًا.

**هدفنا التوعية وبناء الإنسان من أجل عيش مشترك وتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات**

**كيف تم الاحتفال بمرور ١٠ سنوات على إنشاء «بيت العائلة المصرية»؟**

الاحتفال هذا العام مختلف فهو الاحتفال بمرور عقد كامل لبيت العائلة المصرية، وكان تحت عنوان «بيت العائلة المصرية محبة وتعاون.. معًا نبني»، وجاءت فعاليات هذا المؤتمر امتدادًا للدور الوطني الذي يقوم به بيت العائلة في ظل توجيهات القيادة السياسية ممثلة في الرئيس عبد الفتاح السيسي في دعم وتعزيز سبل المواطنة ونشر الفكر الصحيح، ودعم كل المؤتمرات والفعاليات التي تدفع إلى الحوار والتواصل مع الآخرين ودعم سبل العيش المشترك، وتضمنت جلسات المؤتمر مناقشة وطرح بعض الموضوعات التي تتعلق بطبيعة ورسالة بيت العائلة المصرية من خلق نسيج وطني متكامل يقوم على احترام الاختلاف، والجمع بين أبناء الوطن الواحد على اختلاف أديانهم، والتحلي بالأخلاق المحمودة من تسامح وتعاون ومحبة وقبول الآخر، بغض النظر عن اللون أو الدين ونبذ الدعوة إلى الطائفية.

ما هي الخطط التي يضعها «بيت العائلة المصرية » للـ ١٠ سنوات القادمة؟

يتبنى بيت العائلة المصرية منهجًا أصيلًا في التوعية وبناء الإنسان، وهذا ما سيقوم به ليستكمل خطته التي بدأها منذ ١٠ سنوات ماضيًا في دوره الذي تأسس من أجله حيث العيش المشترك وتحقيق المساواة في المواطنة والحقوق والواجبات.

## الدكتورة حنان يوسف- عميدة كلية الإعلام بالأكاديمية البحرية:

# المرأة هي رمانة الميزان في الأسرة المصرية وأوضاعها تحسنت في عام 2021م

حوار- كريستينا عادل

**الاهتمام بالمجتمع المدني من قبل الدولة المصرية بات أمرًا غاية في الأهمية، حيث يسعى المجتمع المدني إلى القيام بدور فعال في العديد من القضايا المختلفة التي قد تواجه الدولة، وأصبح للمجتمع المدني دور كبير في رعاية المرأة وتمكينها، وحتى نتعرف على الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في دعم قضايا المرأة وتمكينها، أجرينا حوارًا مع الدكتورة حنان يوسف أستاذة الإعلام بجامعة عين شمس، وعميدة كلية الإعلام بالأكاديمية البحرية بالقرية الذكية، والمؤسس والرئيس التنفيذي للمؤسسة العربية للحوار إحدى منظمات المجتمع المدني.**

**هل للمجتمع المدني دور فعال في دعم قضايا المرأة؟**

للمجتمع المدني دور قوي وفعّال في دعم قضايا المرأة، لتمتعه بالاستقلالية، وقدرته على التحرك في أرض الواقع، وبالتالي فرصة اهتمامه بملف قضايا المرأة فرصة كبيرة، لقدرته على تنفيذ برامج تساعد في تمكين المرأة، وذلك في مساعدتها في الحصول على المشروعات الصغيرة، في التعليم ومحو الأمية، بالإضافة إلى تعاونه مع الجهات الحكومية في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات واستخراج الرقم القومي.

**كيف يمكن لمؤسسات المجتمع المدني الاستفادة من اعتبار عام ٢٠٢٢ عامًا للمجتمع المدني؟**

تعطي المبادرة التي طرحها الرئيس عبد الفتاح السيسي رسالة واضحة للمجتمع المصري والمجتمع الإقليمي والدولي على اهتمام الدولة المصرية بالمجتمع المدني، وحرية التعبير وتكوين الجمعيات الأهلية، كما تقدم رسالة أخرى بأن الدولة المصرية تقدّر المجتمع المدني الجاد والوطني والمخلص، لتنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠، فيمكن لمؤسسات المجتمع المدني الاستفادة من عام ٢٠٢٢ من خلال المشاركة في العديد من المبادرات المصرية الوطنية والتي تستهدف بناء الإنسان.

**كيف تحسنت أوضاع المرأة خلال عام ٢٠٢١؟**

تحسنت أوضاع المرأة كثيرًا على المستوى الاجتماعي والسياسي والثقافي خاصة بعد تقدير الرئيس للنساء بوصفهن «عظيمات مصر»، وهذا تقدير كبير لدور النساء، وأصبحت المرأة في مواقع مرموقة من صنع القرار بنسب متزايدة، فأصبحت هناك نسبة من تمثيل المرأة في البرلمان المصري ومجلس الشعب والشيوخ، وأصبحت المرأة تحظى بدرجة كبيرة وممتازة فيما يتعلق بتمكينها في مواقع صنع القرار في كثير من مؤسسات الدولة المصرية، كما أن هناك بعض المبادرات الرئاسية التي تستهدف الحالة الصحية والاهتمام بصحة المرأة مثل مبادرة ١٠٠ مليون صحة، على اعتبار أن المرأة المصرية ركيزة أساسية في بناء الأسرة، لذلك تهتم الدولة المصرية بتحسين أوضاع المرأة، ولكن كل هذه المبادرات سواء كانت مبادرات رسمية أو غير رسمية لم تؤتي بثمارها المرجوة التي نتمناها، إلا من خلال تكثيف وزيادة الوعي تجاه المرأة المصرية، وتصحيح صورة المرأة في الإعلام التي تضر بكل هذه المبادرات الطموحة والبناءة لصالح المرأة.

**ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في مجال التنمية؟**

المجتمع المدني هو الشريك الأساسي في عملية التنمية، والتاريخ المصري يثبت أن للمجتمع المدني مساهمات كثيرة على مستوى التنمية والملفات الاجتماعية، وعلى سبيل المثال جامعة القاهرة، هي في الأساس جامعة أهلية، وهي انعكاس لأداء المجتمع المصري وإيمانه برسالته في المجتمع المصري منذ عقود من الزمان، الدولة مع المجتمع المدني هم شركاء في عملية التنمية، لا تستطيع الدولة بمفردها أن تقوم بدور في إحداث التنمية وبناء الإنسان إلا بدور المجتمع المدني، وهذا ما لاحظناه في الفترة الأخيرة أن كل المبادرات أو الملفات الحكومية التي تشغل بقضايا التنمية تسعى الدولة في إشراك المجتمع المدني بها، سواء كانت قضية الشباب أو التنمية في الريف المصري.

## الدولة المصرية لا تستطيع أن تقوم بدورها في التنمية إلا بتعاون المجتمع المدني

**ما أهم المبادرات التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني لدعم قضايا المرأة؟**

هناك العديد من المبادرات التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني مثل مواجهة التحرش، والتنمر، ومنع ختان الإناث، مواجهة العنف ضد النساء بصفة عامة باعتباره حقًا من حقوق الإنسان، المبادرات الخاصة بصحة المرأة، وزيادة الوعي القانوني لدى النساء بحقوقهن حتى يستطعن أن يقمن بواجبهن، وبالتالي هناك العديد من المبادرات التي يستطيع أن يقوم بها المجتمع المدني في مجال دعم قضايا المرأة، والتوعية بحقوق المرأة.

**هل للمجتمع المدني دور في دعم المرأة سياسيًا؟**

بالطبع، نحن نلاحظ زيادة وعي المرأة بدورها السياسي، تمثيل المرأة في البرلمان، دعم الموقف السياسي للمرأة، وصول المرأة لمواقع صنع القرار، دعم التمثيل السياسي للمرأة، قديمًا كانت المرأة تُستخدم كصوت انتخابي، ولكن الآن أصبحت شريكا رئيسًا في العملية الانتخابية، ولها دور تحت قبة البرلمان، والمجتمع المدني كان له دور كبير على إلقاء الضوء على النماذج النسائية المشرفة وتقديمها للمجتمع وصناع القرار.

**ما دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة في مجال التعليم والصحة، وما هي أشهر المبادرات في هذا الشأن؟**

لدينا عدد من المبادرات في مجال الصحة مثل مبادرة صحة المرأة المصرية، وهي جزء من مبادرة ١٠٠ مليون صحة، لدى منظمات المجتمع المدني عدد من الأنشطة والاهتمامات مثل حل مشكلة الغارمات والتي قد تتعرض للحبس بسبب التزاماتها المادية تجاه أسرتها، كما تساهم الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة بمحو أمية النساء ورفع الوعي للمرأة، وإدماج المرأة وإشراكها في عملية الصناعات الصغيرة، وتوفير فرص عمل للنساء.

**كيف ترين الشراكة بين أجهزة الدولة والمجتمع المدني؟ وكيف تصب في صالح النساء؟**

الشراكة بين المجتمع المدني وأجهزة الدولة هي شراكة حتمية، فلا يوجد أي تقدم إلا وكان المجتمع المدني شريكا للحكومة وأجهزة الدولة في صناعة هذا النجاح، المجتمع يسير على قدمين وهما أجهزة الدولة المتمثلة في القطاعات الحكومية والقطاعات غير الحكومية المتمثلة في المجتمع المدني، كل المبادرات الرئاسية والطموحات السياسية لابد أن تتحقق من خلال الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني في كل قطاعاتها، وهي قطاعات التنمية المختلفة وفقًا لرؤية مصر ٢٠٣٠، وتأتي النساء في مقدمة المستفيدين في هذه الشراكة لأن المرأة بصفة عامة هي الحلقة الأضعف وهي ضحية أي تغيير أو عدم استقرار في المجتمع، فكما لاحظنا في أزمة جائحة كورونا أن النساء في عدد من المجتمعات تعرضن للإقصاء من عملهن أو الفصل أو الإبعاد نتيجة الظروف الاقتصادية والهيكلية التي هزت العالم بأجمعه، وفي هذه الحالة يستطيع المجتمع المدني أن يقوم بدور كبير في دعم قضايا النساء أو دعم وضع المرأة بصفة عامة، فقد لاحظنا نجاحًا كبيرًا للنساء في فترة كورونا في قطاعات الأون لاين والتعليم والاقتصاد والصناعات الصغيرة، وما ساعد نجاحها هو الشراكة بين المجتمع المدني وأجهزة الدولة.

## المجتمع يسير على قدمين.. أجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع المدني

**ما رأيك في الدور الذي تلعبه القيادات النسائية في المجالس النيابية؟**

تلعب القيادات النسائية دورًا كبيرًا فهي التي تقدم صوتها نيابة عن صوت النساء في المجتمع، المرأة هي الدعامة أو رمانة الميزان في الأسرة المصرية، وبالتالي أي دور تلعبه القيادات النسائية في المجالس النيابية أو الهيئات يعود بالنفع على الأسرة المصرية التي هي النواة الأولى للمجتمع المصري، فأصبح عليها دور كبير في تشريع القوانين الخاصة بالتعليم والصحة والاقتصاد، وعليها دور في مناقشة ومواجهة أي مشكلات قد تتعرض لها المرأة في المجتمع، فحينما توضع المرأة في موضع ما فإنها تسعى بكل السبل لأن تثبت نجاحها مقابل ما قد يتردد من صور نمطية خاطئة تجاه وضع المرأة ومكانتها وقدرتها على التمكين والتحقق وإحداث تأثير إيجابي في البيئة التي تنطلق منها.

**هل من أفكار لمبادرات يمكن أن تفيد المرأة، وما هو الجانب الذي نحتاج دعمه بصورة أكبر؟**

أعتقد أن من أهم الملفات التي يجب العمل عليها هو الوعي، معركة الوعي التي يتحدث عنها الرئيس هي معركة إيجابية، وخصوصًا في ملف المرأة، نحن في حاجة إلى تكثيف الخطاب الإعلامي والثقافي والاجتماعي الداعم لوضع المرأة في المجتمع، لدينا مشكلة كبيرة لازالت تعرقل أي قطاعات أو أي محاولات لنجاح المرأة، وهي مشكلة الموروث الثقافي الخاطئ الذي يعرقل وضع المرأة وانطلاقها داخل المجتمع، يحتاج هذا الموروث الخاطئ إلى حملة إعلامية وثقافية وتوعوية مكثفة وعلى وعي ودراية وتمتلك كل الأدوات في سبيل تصحيح صورة المرأة في المجتمع وإزالة المفاهيم والموروثات الخاطئة التي تعرقل جهود التنمية.

**رسالة من الدكتورة حنان يوسف للقيادات السياسية قبيل بدء عام ٢٠٢٢ عام المجتمع المدني**

أدعو إلى دعم الجمعيات الثقافية والإعلامية التي تختص بتعزيز الوعي المجتمع تجاه القضايا الرئيسة، انطلاقًا من أهمية قضايا التنمية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية وكل هذه الفئات، ولكن كل هذا الأمر لن يتحقق إلا بدعم حقيقي من قبل الدولة لكل منظمات المجتمع المدني التي تنخرط في الشأن التوعوي، لأنه بدون الوعي والمعرفة لن يتحقق التقدم الكبير الذي نأمله، ولدينا في المؤسسة العربية للحوار العديد من الإستراتيجيات والمبادرات الطموحة نحو تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية الثقافية وزيادة الوعي، ونسعى لتحقيق تلك المبادرات بالتعاون مع أجهزة الدولة.

# الجمعيات الأهلية وتطوير القرى المصرية

## خبراء: خدمات الجمعيات الأهلية تتركز في القرية الأم.. والقرى التوابع محرومة!

## تحديات: الدعم الفني.. بناء الكوادر.. تراخيص الوحدات الصحية والتعليمية

تحقيق: أحمد مصطفى علي

**تزداد أهمية تطوير القرى لمواجهة التحديات العالمية والمحلية، كالإصلاح الاقتصادي والثورة الرقمية وانتصارات الشركات الكبرى، حيث الغلاء واندثار المهن البسيطة وزيادة الفقر والبطالة، ورغم مشروع الدولة لتطوير القرى "حياة كريمة" بـ٨٠٠ مليار جنيه، إلا أن هناك ضرورة لمشاركة الجمعيات الأهلية وتفعيل دورها كما طالب رئيس الجمهورية، إذ تعاني غالبية القرى من ضعف الأنشطة الاقتصادية والصحية والتعليمية والاجتماعية، بجانب قصور البنية التحتية، لتنعكس على إنتاجية الريف والتخلف مقارنة بالحضر، ما تكشف عنه بيانات جهاز التعبئة العامة والإحصاء الأخيرة حيث نسبة الأمية بالقرى ٣٢٪ مقابل ١٧٪ بالمدن، والتفاوت بنسب الأمراض الصحية والبطالة... إلى حد تفاوت نسب الفقر بين محافظات الحضر مقارنة بالمحافظات الريفية، فنسبة الفقر بأسيوط ٦٦,٧٪، سوهاج ٥٩,٦٪، الأقصر ٥٥,٣٪، المنيا ٥٤٪، وقنا ٤١٪، وهناك ٢٣٦ قرية بسوهاج ضمن أفقر ألف قرية مصرية، بنسبة ٨٧٪ من سكانها.**

يحدث ذلك رغم زيادة تعداد الجمعيات الأهلية لأكثر من ٥٠ ألف، فأين هي من الـ ٦٠ مليون مواطن، حيث الريف ٥٧,٨٪ من السكان، ولماذا؟ لذا، ومن أجل صناعة المستقبل نستمع إلى الخبراء، لنستفيد من تجارب الماضي، رغبة في مساهمة فاعلة للجمعيات الأهلية نحو تطوير القرى.

### المدن أكثر حظًا من الريف

"المدن أكثر حظًا من الريف في فرص التنمية وتطوير الخدمات" هكذا يشرح رامي يوسف صادق استشاري التنمية الاجتماعية ومدير مشروع دعم عمل الفئات الأضعف بجمعية الصعيد للتربية والتنمية، مُضيفًا أن جمعيات القرى تحتاج لتدريبات ودعم فني لبناء قدراتهم وتنظيمهم بشكل فعال، وخلق كوادر شبابية تستطيع قيادة التغيير الإيجابي في المجتمع، فضلًا عن ضرورة التصدي لآثار كورونا الاقتصادية والاجتماعية.

### الحكومة ومشاركة الجمعيات

ازداد الوضع تعقيدًا بعد جائحة كورونا، حيث تعرضت الفئات الأضعف كالعاملين باليومية وأصحاب الدخل المنخفض إلى موجة غلاء وأصبح على الجمعيات الصمود ومواصلة تقديم الخدمات في ظروف غاية في الصعوبة، ليظل للجمعيات دور حيوي في التخفيف من حدة ضغط الحياة على أهالينا في الريف، وعبر مشروعات توليد الدخل، وخصوصًا للفئات المهمشة.

أضاف رامي يوسف أنه ورغم مشروع "حياة كريمة" لكن الحكومة لن تستطيع أن تفعل كل شيء دون مشاركة قوية من الجمعيات الأهلية، والإيمان بدورها في تنمية وتطوير المجتمع، لذا فالضرورة تقتضي تقديم المزيد من الدعم للجمعيات الأهلية في القرى والريف.

### القرى المحظوظة

يوقفنا محمود حسين، ناشط مجتمع مدني ومدرب بصندوق الأمم المتحدة للسكان، عند إشكالية التمويل، فالقرى المحظوظة لديها جمعيات أهلية محترفة وجاذبة للمنح الدولية والمحلية، في مقابل قرى بلا خدمات وبلا منح، رغم أنها الأشد احتياجًا، ليمكنك بسهولة أن تجد قرية وجمعيات تتكرر لديها عشرات المنح، في مقابل عشرات القرى التوابع لم يحدث بها مشروع واحد، أو حدث بها مشروع واحد، جراء ارتياح الجهات المانحة لجمعيات بعينها ونشأة علاقات قوية معها، مما أوجد "قرى بلا خدمات".

**د. محمود عبدالرحمن: على الجمعيات الارتقاء بالخصائص السكانية ومواجهة الثقافة القبلية للقرى المنغلقة**

### صعوبات أمام التطوير

يضيف أن التطوير يقابله صعوبات بيروقراطية كترخيص وحدة علاجية متنقلة أو ثابتة، أو مدرسة مجتمعية، بجانب صعوبات مجتمعية كطبيعة القرى المغلقة التي لا تتأثر بحملات التوعية، لضعف الثقافة والتعليم وبعدها الجغرافي، لنجد عادات وتقاليد عنيفة ترفض المساس بالزواج المبكر وتنظيم الأسرة وغيرها.

### مغادرة الجهات المانحة

يشير شعبان المنفلوطي، مدير أنشطة المركز الثقافي لجمعية أصدقاء بهاء الدين بقرية الدوير، إلى أن أغلب المشروعات مكررة ولسنوات طويلة يعاد تفعيلها دون تطوير الرؤى، أو الأدوات مثل ختان الإناث، ومن ثم ينصب الاهتمام على الندوات والمهرجانات وتأثيرها محدود، خصوصًا وطريقة حشد الجمهور عبر كرتونة مساعدات أو أدوات تنظيف، دون وعي أو اهتمام بالنقاش والإقناع،

كما أن معظم الجمعيات بلا إمكانيات أو رؤية منظمة، وتلجأ للاتفاق مع عدد ثابت ومحدود من المتطوعين والمدربين بما يفوت الفرصة على الاستفادة من الرؤى المختلفة، فضلًا عن صعوبات العمل بالصعيد ببنيته التحتية وثقافته، إلى جانب أن كثيرًا من الجهات المانحة غادرت لدول أخرى بسبب العراقيل الإدارية والقانونية.

### حروب تشويه السمعة

تشير الدكتورة منى العربي، استشاري وناشطة مجتمع مدني، إلى حروب تشويه السمعة والتشكيك ضد الجمعيات الناجحة، وتواجد الجمعيات الأهلية في القرى الأم بينما العزب والنجوع والقرى التوابع محرومة، فأكثر من ٦٠٪ من القرى بلا خدمات، كذلك غياب التنسيق بين الجمعيات، مما ييسر احتيال بعض الأسر التي تحترف الحصول على الدعم مقابل حرمان المستحقين الذين لا يتقدمون أو لا يعلمون أو يصيبهم الحرج.

### المقترحات والحلول

تطالب الدكتورة منى العربي بتكوين شبكة لتوحيد جهود الجمعيات الأهلية للتكامل والتنظيم المشترك وتبادل المعلومات، للوصول بالمشروعات والخدمات لمختلف القرى، والسعي للمستحقين، وتشجيع التطوع وتبادل الخبرات، واستغلال الطاقات المهدرة، واختيار المشروع الملائم، فمشروعات تربية الماشية والدواجن لا تلائم بعض القرى، لعدم وجود مكان وزراعة، ولهذا فقد قامت بابتكار مشروع النول العربي بمعاونة مدربات متطوعات، وانتشرت بعدة محافظات، للاستفادة من مخلفات ورش الخياطة كالقصاصات، لتصير مصدر توظيف ودخل للفقراء.

### تحرير الروابط وجماعات المصالح

يحدثنا الدكتور محمود عبدالرحمن حسن، وكيل المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية، عن ضرورة تحول الجمعيات الأهلية إلى المؤسسية التي تحكمها الشفافية والمسائلة، وتحرير الروابط القرابية والعائلية، وضغوط جماعات المصالح السياسية والاقتصادية، ما يتطلب الارتقاء بالخصائص السكانية للريف، وإعادة بناء قدرات الجمعيات الأهلية لتصل للفئات الأولى بالرعاية.

### صنع القرار التنموي الحكومي

يطالب "عبد الرحمن" بتطبيق برامج تحقق المكاسب السريعة للمواطن الريفي كالأسر المنتجة والتشغيل والتمكين الاقتصادي، إلى جانب التعاون والشراكة مع مؤسسات الدولة لمواجهة المشكلات والاستفادة من المشروعات القومية والمبادرات الرئاسية، وصولًا لأن تؤدي دورها الفاعل في صنع القرار التنموي للحكومات.

### مواجهة الخلل القائم وتلبية الاحتياجات

يقترح الدكتور القس إسطفانوس زكي إسطفانوس، الأمين العام للمجلس الإنجيلي، بما له من خبرة مجتمعية، ضرورة أن تهتم جمعيات القرى بعلاج الخلل القائم وتلبية احتياجات الفرد والقرية، وفي ذلك بعض المشروعات التي يجدر التدخل والبدء بها لوقف الخسائر البشرية والمادية، وتحسين جودة الحياة، ومنها توزيع السلع التموينية بأسعار مخفضة، وتشجيع الشباب على المشروعات الصغيرة بقروض ميسرة، وإقامة مراكز صحية متطورة إلى جانب حملات التوعية الصحية والسياسية والمواطنة وغيرها، إلى جانب البنية التحتية كالمساهمة في تطوير شبكات المياه ومد شبكات الصرف وتمهيد ورصف الطرق، وصولًا إلى تغطية أسلاك الكهرباء، لتتجاوز المشكلات القائمة، وللإحالة دون المخاطر، وإيجاد مناخ ملائم لتطور القرى فعليًا.

## د. القس إسطفانوس زكي: علاج الخلل القائم والبدء بالمشروعات العاجلة كالتموين والتشغيل والمراكز الصحية والتوعية

## د. عصام العدوي: القانون الجديد يتيح تنفيذ المبادرات للأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية بموافقة الجهة الإدارية

### الحكومة والجمعيات هدف مشترك

يقول الدكتور عصام العدوي استشاري التنمية الاجتماعية والمستشار السابق لوزيرة التضامن، إن الحكومة والجمعيات الأهلية لديهم هدف مشترك لبناء مجتمع متماسك وتحسين حياة المجتمعات المحلية، لهذا تتطلب إدارة شؤون المجتمع علاقة صحية متوازنة بين القوى النشطة التي تشكل ثلاثية الحكم وهي: الحكومة والقطاع الخاص والقطاع الأهلي.

### المناخ الداعم للعمل الأهلي

يضيف د. عصام أن قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩م صدر ليتلافى الانتقادات الموجهة للقانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧م، الذي فرض قيودًا شديدة على العمل الأهلي، كقيود تلقي تمويل، وفرض عقوبات سالبة للحرية، والتعامل مع القطاع الأهلي بمنطق "المسجلين خطر" وليس شريكًا في التنمية، موضحًا أن قانون ١٤٩ لسنة ٢٠١٩م خلق مناخًا داعمًا للعمل الأهلي، على قاعدة "التنظيم وليس التحكم"، وهو أقصى ما يمكن الحصول عليه، لكن ليس أقصى ما كنا نتوقعه، ومن أهم المكتسبات: إلغاء العقوبات السالبة للحرية، وتأسيس الجمعيات والمؤسسات الأهلية بالإخطار، وجواز فتح فروع خارج مصر بموافقة الوزير المختص، وأن حل الجمعيات الأهلية لا يتم إلا بموجب حكم قضائي، كذلك تضمين ركائز الشفافية بإتاحة كافة المعلومات بشأن أنشطة الجمعيات وبرامجها لإمكان تطبيق مبادئ المساءلة والمحاسبة بواسطة أعضائها.

وأضاف أن القانون يطالب بالتحول الرقمي والميكنة لكافة العمليات التي تقدمها الوزارة، وإنشاء قاعدة بيانات إلكترونية وتفاعلية تشمل كافة المعلومات الخاصة بأنشطة وبرامج ومشروعات الجمعيات للتنسيق والتكامل بينها، إلى جانب حرية اتباع الضوابط التجارية وتأسيس صناديق الاستثمار الخيرية أو الشركات لتحقيق أرباح للجمعيات لتنفيذ أغراضها الخيرية، إلى جانب حماية المتطوعين، كما أجاز إطلاق وتنفيذ مبادرة أو حملة للأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية بموافقة الجهة الإدارية فقط.

وقد أوضح مركز معلومات مجلس الوزراء أن هناك ٤,٥ مليار جنيه تبرعات أسرية وفق، الذي أوضح أن حجم الإنفاق بالجمعيات الأهلية بلغ ٥٢ مليار جنيه، وهناك ١٢ جمعية فقط تنفق ١٠ مليار جنيه سنويًا، كما ينبغي الإشارة إلى مشكلة العدد والكيفية، فإذا كان لدينا أكثر من ٥٠ ألف جمعية ففي بريطانيا ٢ مليون جمعية، وفرنسا ١,٥ مليون جمعية، وفي بريطانيا يبلغ تقدير ٩٠ مليون ساعة تطوع بنحو ٤٠ مليار جنيه استرليني، ووفق برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين مصر في المرتبة ٥٠ من بين ٦٨ دولة، إذ يتطوع مليون و٧٠٠ ألف مصري، لكن ورغم انخفاض المتطوعين والعائد، يجدر المطالبة بإنشاء هيئة عامة لإدارة المتطوعين مثل السعودية وتوغو.

المجتمع المدني في مواجهة الأزمات

# الجمعيات والمؤسسات الأهلية تواجه التحديات بصلابة وقوة بالتعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية

كتب- بيتر عادل وديع:

**المجتمع المدني هو أحد المفاهيم المُرتبطة بعلم الاجتماع، والذي يُعرف بأنه مجموعة الأفراد الذين يَعيشون معًا داخل مجتمع واحد، ولكل منهم حريته الشخصية، ولا يحق لأي فرد من أفراد المجتمع التدخل بحُرية غيره، أو التطفل عليها، أو تقييدها، ويعتمد المجتمع المدني على العيش بتسامح بين كافة مكونات المجتمع، والتعامل مع الأفراد بناءً على صفاتهم الإنسانية فقط، دون النظر إلى دينهم، أو ثقافتهم، أو لونهم، وبالمقابل يحرص كافة الأفراد داخل المجتمع المدني على التعاون معًا، من أجل تحقيق المصلحة العامة والمشتركة للنهوض بمجتمعهم، والعمل على تطوره، وازدهاره في كافة المجالات التي تقوم عليها المجتمعات.**

## مُنظمات المجتمع المدني

مُنظمات المجتمع المدني عبارة عن هيكل تنظيمي يعمل أعضاؤه بديمقراطيّة لتحقيق المصلحة بين السُّلطات العامّة والمُواطنين، إذ تكون جميع أنشطتها تطوعيّة جماعية يمارسها الأعضاء؛ بهدف تحقيق المصالح والقيم المشتركة بين الدولة ومواطنيها، وبما أن جميع أنشطتها تطوعيّة؛ فهي تعدّ منظمات غير حكوميّة وغير ربحيّة؛ أعضاؤها مكونون من مجموعة من الأفراد المُنفصلين عن الدولة وسوق العمل، والمُهتمين بالمجال الاجتماعي.

## الهيئة القبطية الإنجيليّة للخدمات الاجتماعيّة

تأتي الهيئة القبطيّة الإنجيليّة للخدمات الاجتماعيّة، التي نشأت في مصر منذ أكثر من سبعين عام تقريبًا، كواحدة من أهم مَنظمات المجتمع المدني المصري، والتي تقوم بخدمة المجتمع ككل، والإنسان كإنسان، دون النظر إلى اللون أو الدين أو العرق أو الجنس، وتلعب دورًا كبيرًا في تطوير المجتمعات المُهمشة والفقيرة، وبناء قدرات الكثير من المواطنين في مجالات مختلفة.

ويتركز عمل الهيئة في المجتمعات المحليّة الفقيرة والمهمشة، في المناطق الريفيّة والحضريّة والعشوائيّة، بمحافظات القاهرة والجيزة والقليوبية والبحيرة والفيوم وبني سويف والمنيا وسوهاج، لتحسين نوعية الحياة للمواطنين الفقراء، بالتركيز على المجموعات الهشة الأكثر ضعفًا كالنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال المعرضين للخطر، من خلال بناء المتانة والمرونة المجتمعية للأفراد والمجموعات والمؤسسات والمجتمعات المحلية، لمواجهة التغييرات والتهديدات الحالية والمتوقّعة، لمحاربة الفقر وتحقيق التنميّة المستدامة والعادلة والدامجة.

وانطلاقًا من رؤية ورسالة الهيئة، واتساقًا مع الرؤية التنمويّة التي تتبناها الدولة المصريّة، تمّ الاستجابة للتعامل مع المتغيّرات والتحديات التي واجهت المجتمع المصري بشكل عام، ومجتمعات العمل بشكل خاص، بسبب جائحة كورونا وبعض الأزمات الأخرى التي كان لها انعكاسات على تردي الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة للمواطنين، وخاصّة للفئات الأكثر هشاشة.

وفي ظل الظروف التي مرَّ بها المجتمع في مارس ٢٠٢٠م، تأثر المجتمع المصري في مختلف القطاعات بهذه الأزمة والتي أثرت على سير العمل بالهيئة، ومن منطلق مسؤوليتها ودورها تجاه الوطن تم التخطيط لعمل مجموعة من المبادرات في المجتمعات المحليّة، بكل قطاعاتها ووحداتها، لتعزيز الحماية اللازمة لمواجهة تحديات انتشار وباء فيروس كوفيد-١٩. وتحركت الهيئة في العديد من المسارات التنمويّة المتكاملة لتحقيق أهدافها، والتي شملت:

تعزيز قدرة المجتمعات المحليّة بما تشمله من أفراد ومجموعات وتنظيمات ومؤسسات من مختلف القطاعات، تجاه تطوير آليات فاعلة تساهم في الصمود والمتانة المجتمعيّة لمواجهة المخاطر والتهديدات والتغيرات الحاليّة والمحتملة في كافة النواحي الاقتصاديّة والاجتماعيّة والمناخيّة لمنع ضعف وهشاشة المجتمعات المحلية.

الاستمرار في تنفيذ المشروعات التنمويّة التي تتبنى القضايا التنمويّة، من خلال برامجها المختلفة في مجالات التنميّة الاقتصاديّة والصحة والعيون والزراعة والبيئة والإسكان، كذلك القضايا النوعيّة التي تخص الفئات الأكثر هشاشة كالمرأة والشباب والأطفال المعرضين للخطر والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم.

الاستجابة مع الاحتياجات الآنية للفئات الأكثر هشاشة التي تأثرت بجائحة كورونا

والتغيرات المناخيّة، من خلال تقديم الدعم والتدابير العاجلة من أجل تمكينهم من المواجهة والتعافي من المخاطر الحالية التي تواجههم.

المشاركة في المبادرات الرئاسية والقومية مثل «نور حياة»، «حياة كريمة»، «إعادة عمارة»، «المواطنة».

### مبادرات محلية

في المجتمعات المحلية كانت لوحدات الهيئة هناك مجموعة من المبادرات وأساليب مختلفة لمواكبة الأحداث كما يلي:

قطاع التنميّة المحليّة

أولًا: التدخلات التي تمت للتخفيف من آثار سيول ١٢ مارس

توفير الملابس والطعام لمنطقه الزرايب لأكثر من ١١٠٠ مواطن ومواطنة.

تحسين إنتاجيّة ٢٥٠ فدانًا لعدد ٢٥٠ من صغار المزارعين بالمنيا وبني سويف.

تقديم خدمات معرفية لعدد ١٠٠٠٠ من صغار المزارعين في قرابة ٣٠ قرية عن طريق المنصات الإلكترونية بالاستعانة بالاستشاريين المتخصصين لكل محصول.

ثانيًا: التدخلات التي تمت في مجال مواجه تداعيات «أزمة» فيروس كرونا

### المبادرات الرئاسية

الشراكة مع صندوق تحيا مصر لتنفيذ مبادرة «نتشارك هنعدّي الأزمة» لتوزيع المواد الغذائية واللحوم والملابس، لتخفيف الأعباء المعيشية عن الأسر الأولى بالرعاية والأكثر احتياجًا، وقد استفاد من هذه الشراكة بشكل

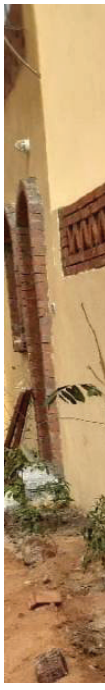

مباشر ٢١٠٠٠ أسرة بمتوسط ١٠٥٠٠٠ فرد في محافظات المنيا والبحيرة وسوهاج، وتمّ توزيع ٢٧٠٠٠ كرتونة مواد غذائية، في ٤٨ قرية، وبمشاركة ٣٥٠ متطوعًا.

### قطاع التمويل متناهي الصغر

اتخذ قطاع التمويل المتناهي الصغر بعض الإجراءات التي تمت خلال أزمة كورونا وذلك بهدف التخفيف من حدة الأزمة في هذا المجال، ومِن أبرز القرارات التي تم إصدارها هي:

إعفاء العملاء الراغبين في تعجيل السداد من رسوم السداد المعجل.

إعفاء من غرامات تأخير السداد عن شهور مارس وابريل ومايو بشرط السداد قبل نهاية مايو ٢٠٢٠م.

تخفيض ٥٠٪ من رسوم الإصدار.

إيقاف إصدار التمويل الجماعي حيث كان أغلب التعثر من هذه الفئة.

تركيز التمويل على العملاء القدامى.

إيقاف تمويل بعض المشروعات مثل الكوافير والملابس وسيبر النت والجيم والكافيات.

وضع حدود لحجم التمويلات الجديدة.

تخفيض حجم الإصدار للحفاظ على جودة المحفظة.

### قطاع منتدى حوار الثقافات

اعتمد المنتدى توجهين رئيسين للعمل خلال هذه الفترة هما:

١ – استمرار الحوار والتواصل مع كافة المجموعات والفئات التي يعمل معها، حيث تم عقد ورش العمل واللقاءات مع مجموعات المشاركين من القادة من شباب علماء الدين الإسلامي والقساوسة والإعلاميين والأكاديميين والمفكرين على المستوى المحلي والعربي والدولي، باستخدام وسائل التواصل الإلكترونية مثل تطبيقات ZOOM، MICROSOFT TEAM، SKYPE وغيرها.

٢- التضامن مع المجتمعات المحليّة لمواجهة أزمة كورونا، من خلال تنفيذ: المبادرات المجتمعية بمشاركة القادة والشباب المشاركين بالمنتدى والمؤهلين للعب هذا الدور المهم الذي يعكس ويترجم ما تعلموه عن المواطنة والتماسك المجتمعي والمشاركة الايجابية، وأيضًا تشجيع المشاركين للقيام بمبادرات ذاتية «غير ممولة من المنتدى».

على هذا النحو يلعب المجتمع المدني دورًا مهمًّا في مواجهة الأزمات والتحديات المجتمعيّة، كما تلعب منظمات المجتمع دورًا كبيرًا في بناء المتانة والمرونة المجتمعيّة، لكي تصبح المجتمعات قادرة على مواجهة التحديات بأكثر صلابة وقوة، وتستطيع أن تستعيد تماسكها وقوتها.

لذا نحن ندين بالفضل لكل من يعمل في مجال العمل المجتمعي، كما ندين أيضًا لكل من يعمل في المجال الحكومي، فكلهما يُكمّل الآخر، في تكامل وتناغم لبناء المجتمع، وتطويره نحو الأفضل.

## مبادرات الهيئة

| اسم المبادرة | المستفيدون | التدخلات |
|---|---|---|
| مبادرة نقدر نحميها<br>القاهرة – القليوبية- الفيوم – الجيزة | ٨٢٣٢٤ أسرة<br>474000 فرد | – تنفيذ حملات للوقاية ورفع الوعي عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي والسيارات المتنقلة.<br>– توزيع عدد ٤٩٠٠ حقيبة مطهرات ووقاية.<br>– تنفيذ حملات الرش والتطهير للمباني والشوارع والمنازل، وغيرها.<br>– تنفيذ مبادرات تنظيمهم أثناء صرف المعاش لأصحاب التأمينات والمعاشات لحوالي 34000 فرد. |
| مبادرة مجتمعات آمنة من فيروس كورونا<br>سوهاج – المنيا – بني سويف | 163000 أسرة<br>٨٠٠٠٠٠ فرد | – تسجيل عدد ١٠٠٠ سيدة من العمالة غير المنتظمة على قاعدة بيانات الدولة للحصول على المنحة المقررة من الدولة<br>– تنفيذ عدد ٦٤ حملة رش وتطهير للمنازل والشوارع والمؤسسات في المنيا وسوهاج وبني سويف.<br>– توفير وتوزيع عدد ٣١١٥ حقيبة طبية لعدد ٣١١٥ أسرة.<br>– مساعدة عدد ٥٠٠٠ من المواطنين من أصحاب المعاشات والمستفيدين من برنامج تكافل وكرامة بقرية قمن العروس ببني سويف. |
| مبادرة حياة كريمة<br>سوهاج – الدقهلية – البحيرة | ١٧٤ أسرة<br>٨٧٠ فردًا<br>٥ قرى | – رفع كفاءة عدد ١١٧ منزلًا وبناء بالكامل لعدد ٧ منازل.<br>– تركيب سقف عدد ٥٠ منزلًا. |

# كيف تؤسس جمعية أهلية؟

**كتب- فريد إدوار:**

عليك التوجه إلى وزارة التضامن الاجتماعي قطاع الشؤون الاجتماعية واتباع الإجراءات التالية:

توفُّر مقر مستقل وملائم لممارسة نشاط الجمعية الأهلية موثق في الشهر العقاري.

إيداع مبلغ بقيمة ١٠٠ جنيه في الحساب الخاص بصندوق دعم الجمعيات.

أن يتراوح عدد أعضاء مجلس إدارة الجمعيات بين ٥ إلى ١٥ عضوًا، بشرط أن يكون عدد الأعضاء فرديًا، مع توافر الصحيفة الجنائية الخاصة بكل عضو من الأعضاء.

لا يقل عدد الأعضاء المؤسسين للجمعية الأهلية عن ١٠ أفراد.

تفويض فرد ليقوم باتخاذ إجراءات القيد بالجهة الإدارية.

## الإجراءات

الحصول على الأوراق الخاصة بتأسيس الجمعية الأهلية، ويمكن الحصول عليها من الاتحاد الإقليمي للجمعيات من خلال الدائرة التابعة لمقر الجمعية.

سند متضمن اسم المفوض لإجراءات القيد بالجهة الإدارية.

اختيار اسم للجمعية الأهلية مع التأكد من عدم اختيار ذلك الاسم لأي جمعية أخرى في نفس الدائرة، ويمكن التأكد من إتاحة الاسم من خلال الموظف المختص بالجهة الإدارية، فيقوم بدروه في البحث عن الاسم المختار في قاعدة بيانات وزارة التضامن.

تسليم ملف الجمعية للجهة الإدارية بعد التأكد من صحة الإجراءات والشروط السابقة.

تقوم الجهة الإدارية بقيد الجمعية الأهلية ضمن قاعدة البيانات الخاصة بها والموافقة على إنشائها وذلك خلال ٦٠ يومًا من تاريخ تقديم الطلب من قبل الفرد المفوض.

## المستندات المطلوبة

كشف بأسماء مجلس الإدارة يتضمن الاسم الرباعي– اللقب– السن– الجنسية– المهنة– محل الإقامة– الرقم القومي– رقم التليفون.

كشف بأسماء المؤسسين للجمعية الأهلية ويتضمن عدد المؤسسين– الاسم الرباعي لكل فرد– اللقب– السن– المهنة– الجنسية– رقم التليفون– الرقم القومي– محل الإقامة.

## القانون الجديد

أقرت الحكومة المصرية اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩، وحسب تصريحات للمتحدث الرسمي لمجلس الوزراء، المستشار نادر سعد، فإن القانون ولائحته التنفيذية يمثلان نقلة نوعية في تاريخ العمل الأهلي في مصر، كونه يعكس إيمان الدولة بالدور الحيوي لمنظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية في مختلف المجالات.

يجمع القانون الجديد بين الاستجابة الكاملة للاستحقاق الدستوري والتزام مصر بتعهداتها الدولية من جهة، والاحتياج الوطني المتنامي لدور القطاع الأهلي في تعزيز فرص الحياة الكريمة من جهة أخرى، من خلال بناء شراكة قوية ومستدامة بين الدولة والقطاع الأهلي، بما يسمح لكليهما تحقيق أهدافه في إطار من الشفافية واحترام مبادئ وقيم حقوق الإنسان، وتم إشراك كافة المعنيين بالقانون ولائحته التنفيذية في صياغتهما من خلال إجراء حوار مجتمعي موسع بمشاركة نحو ١٣٠٠ جمعية أهلية تمثل أقاليم مصر المختلفة، تقدمت ١١٦٤ منها بأوراق مكتوبة، تم أخذها جميعًا بعين الاعتبار.

يقصد بالجهة الإدارية الوزارة المختصة بشئون الجمعيات والعمل الأهلي «التضامن الاجتماعي»، وتتمثل المحكمة المختصة في شؤون العمل الأهلي هي محكمة القضاء الإداري.

وحدد القانون خطوات تأسيس الجمعية، بأن يتم تقديم إخطار للجهة الإدارية المختصة، مستوفيًا كافة المستندات المنصوص عليها، وتكون لها الشخصية الاعتبارية بمجرد الإخطار، ولكل شخص طبيعي أو معنوي حق الانضمام إليها أو الانسحاب منها، وفقًا لأحكام هذا القانون ولا يعتبر إخطارًا منتجًا لآثاره القانونية كل إخطار لم يستوف كافة البيانات والمستندات المطلوبة وفقًا للنموذج المعد لذلك.

يحدد القانون المستندات التي يجب أن تكون مصحوبة بالإخطار فيما يلي:

أ) أربع نسخ من النظام الأساسي للجمعية موقعًا عليها من جميع المؤسسين.

ب) نسختان من لائحة النظام الداخلي التي تنظم الأمور المالية والإدارية للجمعية والعاملين بها وفقًا للنموذج الاسترشادي المرفق باللائحة التنفيذية لهذا القانون.

ج) صحيفة الحالة الجنائية لكل عضو من المؤسسين وإقرار بعدم إدراجه على قوائم الإرهاب.

د) كشف من وقع عليهم الاختيار لرئاسة وعضوية مجلس الإدارة الأول من جماعة المؤسسين.

هـ) سند قانوني بشغل مقر الجمعية.

و) ما يفيد سداد مقابل خدمة مقداره لا يجاوز خمسة آلاف جنيه مقابل قيد نظام الجمعية في السجل الخاص بالجهة الإدارية تؤول حصيلته إلى الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلي.

ز) قواعد وشروط التطوع للعمل في أنشطة الجمعية إن وجدت، وحقوق المتطوعين وواجباتهم ووسائل حمايتهم.

ح) تحديد ممثل جماعة المؤسسين في اتخاذ إجراءات التأسيس.

ط) موقع إلكتروني للجمعية وعنوان البريد الإلكتروني.

ي) موافقة كتابية من الجهة التي يرغب المؤسسون بنسبة الجمعية إليها أو تسميتها باسمها.

وتبين اللائحة التنفيذية المستندات الأخرى التي يجب تقديمها.